

الدور القيادي لمديري المدارس الحكومية بمحافظة جرش في تحسين الأساليب التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين

قواقزة، سلسبيل تركي بخيت، و أبو كريم، أحمد فتحي. (٢٠٢٣). الدور القيادي لمديري
المدارس الحكومية بمحافظة جرش في تحسين الأساليب التربوية لذوي الاحتياجات
الخاصة من وجهة نظر المعلمين (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة جرش، جرش.
مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1402165>



إعداد

الأء الجنىبى

مقدمة

الرسالة المُقيّمة هي رسالة ماجستير بعنوان "الدور القيادي لمديري المدارس الحكومية بمحافظة جرش في تحسين الأساليب التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين"، للباحثة سلسبيل تركي بخيت قواقزة، بإشراف الدكتور أحمد فتحي أبو كريم، من جامعة جرش، المملكة الأردنية الهاشمية، عام ٢٠٢٣. تندرج هذه الرسالة ضمن مجال القيادة التربوية والتعليم الخاص، وتسعى إلى استكشاف الدور الذي يؤديه مديرو المدارس الحكومية في تطوير وتحسين الأساليب التربوية الموجهة لذوي الاحتياجات الخاصة، وذلك من خلال استطلاع آراء المعلمين العاملين في تلك المدارس.

أولاً: وضوح الهدف من جمع البيانات وتناسبه مع أسئلة البحث

حددت الباحثة هدف جمع البيانات بشكل واضح ومباشر منذ بداية الفصل الثالث من الرسالة (فصل الطريقة والإجراءات)، وهو التعرف على مستوى الدور القيادي لمديري المدارس الحكومية بمحافظة جرش في تحسين الأساليب التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر المعلمين. ولم يقتصر الهدف على هذا المستوى الوصفي فحسب، بل امتد ليشمل الكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في استجابات أفراد العينة التي يمكن أن تُعزى إلى المتغيرات الديموغرافية الثلاثة المعتمدة في الدراسة، وهي الجنس (ذكر، أنثى) والمؤهل العلمي (بكالوريوس، دراسات عليا) وسنوات الخبرة (أقل من ١٠ سنوات، ١٠ سنوات فأكثر).

أولاً: وضوح الهدف من جمع البيانات وتناسبه مع أسئلة البحث

ويتضح أن هذا الهدف يتسق بشكل جيد مع أسئلة البحث المطروحة في الدراسة، إذ صُممت الاستبانة لتغطي خمسة مجالات مرتبطة مباشرة بتلك الأسئلة، وهي مجال أساليب التدريس للمعلمين لذوي القدرات المنخفضة، ومجال القيادة المدرسية والمساندة بالوسائل التعليمية، ومجال التقويم لذوي القدرات المنخفضة للمعلمين، ومجال الاتصال والعلاقات الإنسانية لذوي القدرات المنخفضة للمعلمين، وأخيراً مجال التطوير والتحسين لذوي القدرات المنخفضة للمعلمين. وهذا التقسيم يعكس فهماً جيداً لأبعاد الظاهرة المدروسة ويربطها بأسئلة البحث بشكل منطقي.

غير أن الباحثة كان بإمكانها أن تُعزز هذا الربط بشكل أكبر من خلال تقديم جدول أو مصفوفة توضح العلاقة المباشرة بين كل سؤال من أسئلة البحث ومجال الاستبانة المقابل له وطريقة جمع البيانات المستخدمة للإجابة عنه، مما كان سيُسَهِّل على القارئ تتبع المنطق البحثي بوضوح أكبر. كما أن الباحثة لم تُوضح بشكل صريح لماذا اختارت الاستبانة تحديداً دون غيرها من الأدوات، ولم تُقدم تبريراً منهجياً واضحاً لهذا الاختيار في ضوء طبيعة أسئلة البحث وأهدافه، وهو أمر كان من شأنه تعزيز الإقناع بملاءمة الأداة للهدف

ثانياً: شمولية الطرق المستخدمة وتفاصيل كيفية تنفيذها

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي كإطار منهجي عام للدراسة، واستخدمت الاستبانة أداةً وحيدةً لجمع البيانات من أفراد العينة. وقد قدمت تفصيلاً جيداً لخطوات بناء هذه الأداة، حيث بدأت بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومن أبرزها دراسة الصالح (٢٠١٧) ودراسة الحريري (٢٠١٩) اللتان تناولتا الدور القيادي لمديري المدارس في تحسين الأساليب التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة. واستناداً إلى هذه المراجعة، بنت الباحثة استبانة مكونة من ٤٢ فقرة موزعة على خمسة مجالات: مجال أساليب التدريس ويتضمن ١١ فقرة، ومجال القيادة المدرسية والمساندة بالوسائل التعليمية ويتضمن ٦ فقرات، ومجال التقويم ويتضمن ٥ فقرات، ومجال الاتصال والعلاقات الإنسانية ويتضمن ٨ فقرات، ومجال التطوير والتحسين ويتضمن ١٢ فقرة.

ثانياً: شمولية الطرق المستخدمة وتفاصيل كيفية تنفيذها

واستخدمت مقياس ليكرت الخماسي الذي يتدرج من "موافق بشدة" (٥ درجات) إلى "غير موافق بشدة" (درجة واحدة)، مع تحديد واضح لمعيار الحكم على المتوسطات الحسابية حيث اعتبرت المتوسط من ١,٠٠ إلى ٢,٣٣ مستوى منخفضاً، ومن ٢,٣٤ إلى ٣,٦٧ مستوى متوسطاً، ومن ٣,٦٨ إلى ٥,٠٠ مستوى مرتفعاً.

أما فيما يتعلق بإجراءات التنفيذ، فقد وصفت الباحثة الخطوات بتسلسل منطقي يشمل: اختيار عينة الدراسة، وتقديم أداة الدراسة لمجموعة من المحكمين، والاطلاع على الأدب التربوي والدراسات السابقة، وإعداد أداة الدراسة في صورتها النهائية، والحصول على كتاب تسهيل مهمة من عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، وتوزيع الاستبانة إلكترونياً على المعلمين والمعلمات عبر الاستبانة الإلكترونية، ثم جمع النتائج وتحليلها وصياغة التوصيات

ثانياً: شمولية الطرق المستخدمة وتفاصيل كيفية تنفيذها

ورغم وضوح هذه الإجراءات وتسلسلها المنطقي، إلا أن هناك ملاحظة جوهرية تتعلق بمحدودية الأدوات المستخدمة. فقد اقتصرَت الباحثة على أداة كمية واحدة فقط هي الاستبانة المغلقة، دون أن تدعمها بأي أدوات نوعية كالمقابلات الفردية أو الجماعية مع المعلمين أو مديري المدارس أنفسهم، أو الملاحظة الميدانية للممارسات القيادية الفعلية داخل المدارس، أو تحليل الوثائق والسجلات المدرسية. وهذا الأمر يُعدّ نقطة ضعف ملحوظة، لا سيما أن موضوع الدراسة يتعلق بالممارسات القيادية الفعلية لمديري المدارس وتأثيرها على تحسين الأساليب التربوية، وهي ظاهرة متعددة الأبعاد يمكن أن تُفهم بعمق أكبر من خلال التثليث المنهجي (Triangulation) الذي يجمع بين الأساليب الكمية والنوعية. فالاستبانة وحدها قد لا تكشف عن الديناميكيات الحقيقية للعلاقة بين القيادة المدرسية والممارسات التربوية لذوي الاحتياجات الخاصة، كما أن استجابات المعلمين في استبانة مغلقة قد تتأثر بعوامل مثل الرغبة الاجتماعية أو عدم القدرة على التعبير عن تجاربهم بدقة ضمن خيارات محددة مسبقاً.

ثالثاً: دقة تحديد العينة وطريقة اختيارها

تميزت الباحثة بدقة عالية ووضوح كبير في تحديد مجتمع الدراسة واختيار عينتها، وهو ما يُعدّ من أبرز نقاط القوة في هذا الفصل من الرسالة. فقد حددت مجتمع الدراسة بأنه يشمل جميع معلمي ومعلمات المدارس الحكومية التربوية في محافظة جرش للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢٣، وقدمت إحصائيات دقيقة مستندة إلى بيانات رسمية حيث بلغ إجمالي عدد أفراد المجتمع ٣,٣٨٣ معلماً ومعلمة، منهم ١,٤٠٩ معلمين ذكور بنسبة ٤١% و ١,٩٧٤ معلمة بنسبة ٥٩%. وهذا التحديد الدقيق للمجتمع مع ذكر المصدر الرسمي للإحصائيات للعام الدراسي المحدد يعكس منهجية علمية رصينة ويُتيح للباحثين الآخرين إمكانية التحقق من هذه البيانات أو تكرار الدراسة.

ثالثاً: دقة تحديد العينة وطريقة اختيارها

أما فيما يتعلق بالعينة، فقد اختارتها الباحثة بالطريقة العشوائية الطبقية ((Stratified Random Sampling، وهي طريقة مناسبة جداً في هذا السياق لأنها تضمن تمثيلاً متناسباً للطبقات المختلفة في المجتمع، وتحديدًا طبقتي الذكور والإناث. وبلغ حجم العينة ٣٤٨ معلماً ومعلمة، منهم ١٥٧ ذكوراً بنسبة ٤٥% و ١٩١ إناثاً بنسبة ٥٥%، وهي نسب قريبة من التوزيع الأصلي في مجتمع الدراسة مما يدل على تمثيل جيد. واستندت الباحثة في تحديد حجم العينة إلى جدول Krejcie & Morgan (1970) وهو مرجع علمي كلاسيكي معتمد ومُعترف به على نطاق واسع في أدبيات البحث التربوي والاجتماعي لتحديد الحد الأدنى المطلوب لحجم العينة بناءً على حجم المجتمع، مما يُضفي مصداقية على قرار تحديد حجم العينة.

ثالثاً: دقة تحديد العينة وطريقة اختيارها

كذلك قدمت الباحثة وصفاً تفصيلياً لتوزيع أفراد العينة حسب المتغيرات الديموغرافية الثلاثة في الجدول رقم (١)، حيث تبين أن العينة تتوزع من حيث الجنس إلى ١٥٧ ذكراً (٤٥%) و ١٩١ أنثى (٥٥%)، ومن حيث المؤهل العلمي إلى ١٦٧ من حملة البكالوريوس (٤٨%) و ١٨١ من حملة الدراسات العليا (٥٢%)، ومن حيث سنوات الخبرة إلى ١٧١ ممن لديهم أقل من ١٠ سنوات خبرة (٤٩%) و ١٧٧ ممن لديهم ١٠ سنوات خبرة فأكثر (٥١%). وهذا التوزيع المتوازن نسبياً بين فئات المتغيرات يُعدّ مؤشراً إيجابياً على جودة عملية اختيار العينة، ويُتيح إجراء المقارنات الإحصائية بين المجموعات بشكل موثوق ومعتبر إحصائياً.

رابعاً: وضوح الجدول الزمني ومراقبة جودة البيانات

أولت الباحثة اهتماماً بالغاً بمراقبة جودة البيانات والتحقق من الخصائص السيكمترية لأداة الدراسة، وهو ما يُعدّ من نقاط القوة البارزة في هذا الجانب من الرسالة. فمن حيث الصدق، اتبعت الباحثة أسلوبين رئيسيين: الأول هو صدق المحتوى ((Content Validity، حيث عرضت الاستبانة في صورتها الأولية على ١٤ محكماً من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في الجامعات الأردنية، وطلبت منهم إبداء ملاحظاتهم حول مدى انتماء الفقرات للمجال الذي تقيسه ومدى وضوح الصياغة اللغوية ومناسبتها، ثم أجرت التعديلات اللازمة بناءً على ملاحظاتهم من حذف أو إضافة أو تعديل في صياغة الفقرات. والأسلوب الثاني هو صدق البناء ((Construct Validity، حيث طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية وحسبت معاملات ارتباط بيرسون لكل فقرة مع المجال الذي تنتمي إليه ومع الدرجة الكلية للأداة، وجاءت جميع المعاملات دالة إحصائياً عند مستوى ٠,٠١ كما هو مبين في الجدول رقم (٢)، حيث تراوحت معاملات ارتباط الفقرات بالمجال بين ٠,٥٨ و ٠,٩٦ وهي قيم مرتفعة تدل على تماسك بنائي جيد للأداة.

رابعاً: وضوح الجدول الزمني ومراقبة جودة البيانات

أما من حيث الثبات ((Reliability، فقد استخدمت الباحثة طريقتين معتمدتين علمياً: الأولى هي طريقة إعادة الاختبار (Test-Retest) حيث طبقت الاستبانة على عينة استطلاعية مؤلفة من ٢٠ معلماً ومعلمة من خارج عينة الدراسة الأساسية، ثم أعادت تطبيقها على نفس المجموعة بعد أسبوعين، وحسبت معامل ارتباط بيرسون بين التطبيقين. والطريقة الثانية هي معادلة كرونباخ ألفا ((Cronbach's Alpha لقياس الاتساق الداخلي. وكما يوضح الجدول رقم (٤)، تراوحت معاملات ثبات إعادة الاختبار بين ٠,٨٧ و ٠,٩٢ للمجالات الخمسة، فيما تراوحت معاملات كرونباخ ألفا بين ٠,٨٤ و ٠,٨٧، وهي قيم مرتفعة تفوق الحد الأدنى المقبول علمياً (٠,٧٠) وتدل على استقرار الأداة وقدرتها على إعطاء نتائج متسقة عند تكرار التطبيق.

رابعاً: وضوح الجدول الزمني ومراقبة جودة البيانات

غير أن الجانب الذي يُؤخذ على الباحثة في هذا المعيار هو غياب الجدول الزمني التفصيلي لعملية جمع البيانات. فلم تذكر الباحثة تاريخ بدء توزيع الاستبانة على أفراد العينة، ولا المدة التي استغرقتها عملية الجمع، ولا تاريخ اكتمال الاستجابات، ولا نسبة الاستجابة (Response Rate) مقارنة بعدد الاستبانات الموزعة. وهذه المعلومات تُعدّ مهمة في البحث العلمي لعدة أسباب: فهي تُتيح للقارئ تقييم الظروف التي جُمعت فيها البيانات وما إذا كانت هناك عوامل زمنية قد أثرت على الاستجابات، كما أنها تُسهّل على الباحثين الآخرين تكرار الدراسة أو مقارنة نتائجها بدراسات أخرى أُجريت في فترات زمنية مختلفة. إن غياب هذا الجدول الزمني يُضعف من شفافية الإجراءات المنهجية رغم متانة إجراءات الصدق والثبات.

الربط بالمهمة السابقة

يتضح عند الربط بين هذه المهمة والمهمة السابقة المتعلقة بتصميم البحث والمنهجية أن هناك انسجاماً واتساقاً منطقياً بين القرارات المنهجية التي اتخذتها الباحثة وبين إجراءات جمع البيانات التي نفذتها فعلياً. فالمنهج الوصفي المسحي الذي تبنته الباحثة في تصميمها البحثي يتلاءم طبيعياً مع استخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات من عينة كبيرة نسبياً (٣٤٨ فرداً)، إذ إن هذا المنهج يعتمد أساساً على جمع البيانات من أعداد كبيرة من المبحوثين لوصف الظاهرة المدروسة كما هي في الواقع دون التدخل فيها. كذلك فإن اختيار العينة العشوائية الطبقية يتسق مع الهدف التعميمي للمنهج الوصفي المسحي، حيث تسعى الباحثة إلى الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها على مجتمع الدراسة ككل، وهو ما يتطلب عينة ممثلة ومختارة بطريقة احتمالية تضمن تكافؤ الفرص لجميع أفراد المجتمع في الاختيار.

ثانياً: شمولية أدوات جمع البيانات

وعند تقييم شمولية الأداة وكيفية استخدامها تقيماً نقدياً، يمكن الإشارة إلى عدة نقاط. فمن حيث نقاط القوة، نجد أن الاستبانة غطت الأبعاد الثلاثة الرئيسية للقيادة التبادلية كما وردت في الأدبيات النظرية المعتمدة، مما يمنحها قدراً معقولاً من الشمولية في تغطية المفهوم المراد قياسه. كما أن إجراءات التحقق من الصدق والثبات جاءت وفقاً للمعايير المنهجية المتعارف عليها في البحث التربوي، وأن قيم معاملات الثبات المرتفعة تعزز الثقة في اتساق الأداة وقدرتها على إعطاء نتائج مستقرة عند تكرار التطبيق. فضلاً عن ذلك فإن استخدام مقياس ليكرت الخماسي يُعدّ خياراً مناسباً لقياس درجة الممارسة كونه يوفر تدرجاً كافياً يسمح بالتمييز بين مستويات الاستجابة المختلفة.

ثانياً: شمولية أدوات جمع البيانات

أما من حيث نقاط الضعف والملاحظات النقدية، فإن أبرز ما يمكن الإشارة إليه هو اعتماد الباحثة على أداة واحدة فقط لجمع

البيانات وهي الاستبانة، وهو ما يُعدّ قصوراً منهجياً ملحوظاً لأنه يحول دون تحقيق ما يُعرف بالتثليث المنهجي أو الـ

Triangulation، وهو مبدأ منهجي مهم يقضي باستخدام أكثر من أداة أو مصدر لجمع البيانات بهدف تعزيز مصداقية النتائج

والتحقق من صحتها من زوايا مختلفة. فالاستبانة وحدها قد لا تكشف عن الجوانب العميقة والسياقية للظاهرة المدروسة، إذ إن

ممارسة القيادة التبادلية ظاهرة معقدة تتأثر بعوامل سياقية وثقافية وتنظيمية متعددة لا يمكن الإحاطة بها من خلال بنود محددة مسبقاً

في استبانة مغلقة. وكان من المستحسن أن تعزز الباحثة دراستها بأدوات إضافية كالمقابلات شبه المنظمة مع عينة من المديرين

والمديرات أنفسهم لفهم تصوراتهم لممارساتهم القيادية ودوافعها وتحدياتها، أو الملاحظة المباشرة لبعض المواقع القيادية الفعلية

داخل المدارس، أو حتى تحليل الوثائق والسجلات المدرسية المتعلقة بأنماط اتخاذ القرار وأساليب التحفيز والمساءلة.

ثانياً: شمولية أدوات جمع البيانات

كذلك يُلاحظ أن الباحثة اعتمدت في بناء أدواتها بشكل رئيسي على دراسة واحدة سابقة هي دراسة السليمات (٢٠٢٠)، وكان من الأفضل أن تستعرض مجموعة أوسع من الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة المشابهة وأن تبني أدواتها على أساس مقارنة وتحليل نقدي لهذه الأدوات المتعددة، مما كان سيعزز من شمولية البنود وتنوعها وقدرتها على تغطية جوانب أوسع من المفهوم المدروس. وأخيراً فإن الباحثة لم تتطرق إلى حساب صدق البناء التكويني أو الصدق التمييزي للأداة، واكتفت بصدق المحتوى من خلال التحكيم، وكان من المفيد استخدام أساليب إضافية للتحقق من الصدق كالتحليل العاملي الاستكشافي أو التوكيدي لضمان أن البنود تتشبع فعلاً على العوامل أو المجالات التي يُفترض أنها تنتمي إليها.

ثالثاً: دقة وصف إجراءات جمع البيانات

وصفت الباحثة إجراءات الدراسة بشكل متسلسل ومنظم يعكس المراحل المنطقية التي مرت بها عملية البحث من بدايتها حتى نهايتها. فقد بدأت بتحديد مشكلة الدراسة ومتغيراتها الأساسية المتمثلة في ممارسة القيادة التبادلية بأبعادها الثلاثة بوصفها متغيراً رئيسياً ومتغير الجنس بوصفه متغيراً ديموغرافياً مستقلاً، ثم انتقلت إلى مراجعة الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع القيادة التبادلية للاستفادة منها في بناء الإطار النظري وتطوير أداة الدراسة. وبعد ذلك قامت بتحديد عينة تمثل مجتمع الدراسة، ثم طورت أداة الدراسة بالرجوع إلى الدراسات السابقة المهمة بالقيادة التبادلية وعملت على تدقيقها والتأكد من صدقها من خلال عرضها على المحكمين المتخصصين. وفي المرحلة التالية حصلت على خطاب تسهيل مهمة باحث من جامعة صحار، ثم راسلت المكتب الفني للدراسات والتطوير بوزارة التربية والتعليم للحصول على الموافقة الرسمية وتسهيل المهمة البحثية، وهي خطوة تعكس التزاماً بالأخلاقيات البحثية والإجراءات المؤسسية المطلوبة. وبعد الحصول على الموافقات اللازمة قامت بتطبيق أداة الدراسة على العينة مع إعطاء أفراد العينة الوقت الكافي للإجابة،

ثالثاً: دقة وصف إجراءات جمع البيانات

وفيما يتعلق بالمعالجة الإحصائية تحديداً، فقد وصفت الباحثة الأساليب الإحصائية المستخدمة بقدر معقول من التفصيل. فقد أشارت إلى أنها استخرجت الإحصاءات الوصفية المتمثلة في مقاييس النزعة المركزية ومقاييس التشتت ومقاييس الالتواء والتفطح، وذلك بغرض التأكد من اعتدالية توزيع البيانات وتحديد نوع الاختبارات الإحصائية المناسبة سواء كانت بارامترية أو لا بارامترية. كما استخدمت معامل ألفا كرونباخ لإيجاد معامل الاتساق الداخلي والتحقق من ثبات المقياس. وللإجابة عن السؤال البحثي الأول المتعلق بمستوى ممارسة القيادة التبادلية استخرجت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات. وللإجابة عن السؤال البحثي الثاني المتعلق بالفروق بين المعلمين والمعلمات استخدمت اختبار "ت" للعينتين المستقلتين.

ثالثاً: دقة وصف إجراءات جمع البيانات

إلا أن هناك عدة جوانب كان ينبغي تفصيلها بشكل أعمق لتعزيز دقة الوصف ووضوحه. فالباحثة لم توضح آلية توزيع الاستبانات وجمعها تفصيلياً، إذ لم تحدد ما إذا كان التوزيع قد تم بشكل ورقي تقليدي أم إلكتروني عبر منصات الاستبانات الرقمية، ولم تذكر ما إذا كانت قد وزعت الاستبانات بنفسها أم استعانت بمنسقين في المدارس. كذلك لم تحدد المدة الزمنية الفعلية التي استغرقتها عملية جمع البيانات من بدايتها حتى نهايتها، وهي معلومة مهمة لتقييم ظروف التطبيق وإمكانية تأثرها بعوامل زمنية. وعلاوة على ذلك لم تشر إلى نسبة الاستجابة من إجمالي الاستبانات الموزعة، أي كم استبانة وُزعت فعلياً وكم منها استُرد وكم منها كان صالحاً للتحليل، وهذه النسبة تُعدّ مؤشراً مهماً على جودة عملية جمع البيانات ومدى تعاون أفراد العينة. كما أن الباحثة لم توضح كيفية التعامل مع الاستبانات غير المكتملة أو غير الصالحة للتحليل إن وُجدت، ولم تذكر ما إذا كانت قد واجهت صعوبات أو تحديات خلال عملية التطبيق وكيف تعاملت معها.

رابعاً: تناسق المعلومات وترابط الأفكار في التصميم

يتسم التصميم المنهجي للدراسة بقدر ملحوظ من التناسق الداخلي والترابط بين مكوناته الرئيسية، وهو ما يعكس وعياً منهجياً جيداً من قبل الباحثة. فهناك اتساق واضح ومنطقي بين مشكلة الدراسة المتمثلة في التعرف على مستوى ممارسة القيادة التبادلية والمنهج المختار وهو المنهج الوصفي الكمي الذي يتناسب مع طبيعة قياس المستويات، والأداة المستخدمة وهي الاستبانة التي تُعدّ الأنسب لجمع البيانات الكمية من عينات كبيرة، والمعالجة الإحصائية المتبعة المتمثلة في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار "ت" التي تتناسب مع نوع البيانات المجموعة وطبيعة الأسئلة البحثية. هذا التسلسل المنطقي من المشكلة إلى المنهج إلى الأداة إلى التحليل يشكل سلسلة متماسكة تعزز متانة التصميم البحثي.

رابعاً: تناسق المعلومات وترابط الأفكار في التصميم

كذلك يتجلى الترابط في العلاقة بين الإطار النظري والأداة، حيث إن أبعاد الاستبانة الثلاثة وهي المكافأة المشروطة والعقوبة المشروطة والإدارة بالاستثناء تتطابق مع الأبعاد النظرية للقيادة التبادلية كما وردت في أدبيات الموضوع وخاصة في أعمال بيرنز وباس. وهذا يعني أن الباحثة نجحت في ترجمة المفاهيم النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس من خلال بنود الاستبانة، وهو ما يُعرف بالتعريف الإجرائي للمتغيرات. كما أن اختيار المعلمين والمعلمات كمصدر للبيانات يتسق مع طبيعة الظاهرة المدروسة، حيث إن المعلمين هم الأقدر على تقييم الممارسات القيادية لمديرهم كونهم يتعاملون معهم بشكل يومي ومباشر ويتأثرون بأساليبهم القيادية..

رابعاً: تناسق المعلومات وترابط الأفكار في التصميم

ومع ذلك يمكن رصد بعض جوانب عدم الترابط أو القصور في التصميم تستحق الإشارة والمناقشة. فمن أبرز هذه الجوانب أن الدراسة اقتصرت على متغير ديموغرافي واحد فقط وهو الجنس في سؤالها البحثي الثاني المتعلق بالفروق، بينما كان من المتوقع بالنظر إلى طبيعة موضوع القيادة التبادلية وتعدد العوامل المؤثرة فيها أن تتضمن الدراسة متغيرات ديموغرافية إضافية مثل سنوات الخبرة التدريسية للمعلمين والمرحلة الدراسية التي يعملون فيها والمؤهل العلمي وحجم المدرسة والموقع الجغرافي، وهي متغيرات أثبتت الدراسات السابقة أنها قد تؤثر على تقديرات المعلمين للممارسات القيادية لمديرهم. إن إغفال هذه المتغيرات يُضعف من عمق التحليل وقيمة النتائج ويحدّ من إمكانية فهم الصورة الكاملة للظاهرة...

رابعاً: تناسق المعلومات وترابط الأفكار في التصميم

كذلك يُلاحظ وجود فجوة بين تسمية العينة بأنها "قصدية" وبين طريقة اختيارها الفعلية، حيث إن العينة القصدية تعني أن الباحث يختار أفراداً بعينهم لأسباب محددة تتعلق بخصائصهم، بينما يبدو من وصف الباحثة أنها وزعت الاستبانة على المعلمين في المدارس المختارة حتى الوصول إلى العدد المطلوب وهو ٢٢٠ معلماً ومعلمة، وهو ما يقترب أكثر من العينة الملائمة أو المتيسرة منه من العينة القصدية بمعناها الدقيق. وكان من الأدق منهجياً أن توضح الباحثة معايير الاختيار القصدي بشكل أوضح أو أن تسمي نوع العينة بمسماها الصحيح. كما أن حجم العينة البالغ ٢٢٠ معلماً ومعلمة يمثل نحو ١٦% فقط من مجتمع الدراسة الكلي البالغ ١٣٩١، وهي نسبة مقبولة لكنها ليست مرتفعة، وكان من الممكن توسيع العينة لتعزيز إمكانية تعميم النتائج....

خامساً: الربط بين المهمة السابقة

إن العلاقة بين صياغة الأهداف والأسئلة البحثية من جهة وتصميم المنهجية من جهة أخرى هي علاقة عضوية وحتمية، إذ إن الأهداف والأسئلة هي التي تحدد المسار المنهجي الذي يجب أن يسلكه الباحث. وفي هذه الدراسة يتجلى هذا الارتباط بشكل واضح، فالهدف الأول الذي يسعى إلى "التعرف على مستوى" الممارسة يفرض بطبيعته استخدام المنهج الوصفي الكمي لأن قياس المستوى يتطلب بيانات رقمية ومقاييس متدرجة وأساليب إحصائية وصفية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. ولو كان الهدف صيغ بشكل مختلف مثل "استكشاف تجارب المديرين في ممارسة القيادة التبادلية" أو "فهم معاني القيادة التبادلية لدى المديرين" لكان ذلك يستدعي حتماً منهجاً نوعياً كالمنهج الظاهراتي أو دراسة الحالة. وبالمثل فإن الهدف الثاني المتعلق بالكشف عن "الفروق ذات الدلالة الإحصائية" يفرض استخدام أساليب إحصائية استدلالية كاختبار "ت" الذي استخدمته الباحثة فعلاً، وهذا النوع من التحليل لا يمكن إجراؤه إلا من خلال بيانات كمية مجموعة بأدوات قياس كمية

كالاستبانة.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

